

أثر تنفيذ برنامج الخصخصة على الحساب الختامي (النفقات والإيرادات الفعلية) للدولة في الأردن

د. نواف عبد الله الجندي د. ابراهيم علي القاضي جامعة الشرق الأوسط - الأردن

Abstract	ملخص
<p>The study aimsto assess effect of execution the privatization program in Jordan on the final account (The actual revenues and expenditures), it used the ratios of local revenues, grants, received loan premiums, current expenditure and capital expenditures to the total of the annual budget, the study use the actual revenues and expenditures data for theyears(1990-2010).</p> <p>The study methodology is based oncomparing means of theratios applied in the study, for ten years before the privatization program starting year, and ten years after it, and it used the (t)test for independent samples, The study concludes that there is no significant effect for execution the privatization program on the local revenues, the grants, and the capital expenditures, but it has a significant effect on the received loan premiumsand thecurrent expenditures.</p> <p>The study results show that execution the privatization program doesn't reduce the financial burden on the budget, so there is a need for good planning whenapplying strategic projects and programs such as the privatization, best practices and procedures should be followed, and factors necessary for success of these projects should be taken in consideration.</p> <p>Keywords: Privatization, Public Budget, final account.</p>	<p>هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر تنفيذ برنامج الخصخصة في الأردن على الحساب الختامي للدولة (الإيرادات والنفقات الفعلية). واستخدمت الدراسة نسب حجم الإيرادات المحلية، وحجم المنح، وحجم القروض المستردة، وحجم النفقات الجارية. وحجم النفقات الإستثمارية إلى حجم الموازنة العامة للدولة لكل سنة من سنوات الدراسة، وقد اعتمدت الدراسة على البيانات المالية لحجم الإيرادات والنفقات الفعلية للدولة الصادرة عن وزارة المالية ودائرة الموازنة العام لفترة الدراسة .</p> <p>تقوم منهجية الدراسة على إحتساب ومقارنة متوسط كل مؤشر من مؤشرات الدراسة لمدة عشرة سنوات قبل عام بدء تنفيذ برنامج الخصخصة، وعشرة سنوات بعده، وإستخدمت إختبار (t) للعينات المستقلة، وتوصلت الدراسة الى انه لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لتنفيذ برنامج الخصخصة على حجم الإيرادات المحلية ولا على حجم المنح، ولا على حجم النفقات الإستثمارية، ولكن يوجد لتنفيذ البرنامج اثر ذو دلالة احصائية على حجم أقساط القروض المستردة،وعلى حجم النفقات الجارية.</p> <p>تشير النتائج التي توصلت اليها الدراسة الى أن تنفيذ برنامج الخصخصة في الأردن لم يساهم في تخفيف العبء المالي عن الموازنة العامة، وقد أوصت الدراسة بضرورة التخطيط لتنفيذ البرامج والمشاريع الإستراتيجية بشكل جيد، والإلتزام بالممارسات الفضلى والإجراءات المتعارف عليها عالمياً عند تنفيذ هذه البرامج، وان يؤخذ بعين الإعتبار كافة العوامل التي تساعد هذه البرامج على تحقيق أهدافها.</p> <p>الكلمات المفتاحية: الخصخصة، الموازنة العامة ، الحساب الختامي.</p>

مقدمة:

إن الخصخصة بمفهومها الحالي تعتبر من الظواهر الحديثة نسبياً حيث تعود نشأتها الى العقد السابع منالقرن الماضي عندما بدأت أميركا بخصخصة بعضالقطاعات مبتدئة بصناعات النقل والطاقة والإتصالات والفولاذ، ويختلف على مبررات الخصخصة وجدواها الباحثين في المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والمالية، لذلك حظيت بكثير من الدراسات والأبحاث، منها من تناول اثرها على المستوى الجزئي أي على الوحدات الإقتصادية المخصصة، ومنها من تناول أثرها على مستوى الإقتصاد الكلي.

تعرف الخصخصة قانونياً بأنها" عمل من أعمال السيادة الإقتصادية أو مظهر من مظاهرها، تختص بأجرائها السلطة التشريعية، وهي عملية يراد منها نقل ملكية المشروعات العامة المملوكة للدولة الى القطاع الخاص، وذلك لتحقيق ضرورات إجتماعية واقتصادية وسياسية" (الزعارير، 2003، ص:14)، اما من الناحية الإقتصادية فتعرف الخصخصة بأنها" إلغاء الحواجز التي تعرقل قدرة القطاع الخاص على توفير الخدمات أو الإفادة من البنية الضرورية لأيضال هذه الخدمات " (شجادة، 2002، ص: 8)، اما في الأردن فقد عرفت في قانون الخصخصة بأنها" إعتقاد نهج إقتصادي يتمثل في تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي ليشمل مشاريع القطاع العام التي تقتضي طبيعتها إدارتها على أسس تجارية" (قانون الخصخصة، 2000، ص:7).

تعتبر الخصخصة احد برامج الإصلاح المالي التي تلجأ اليها الدول بهدف معالجة الخلل في أوضاعها المالي، ولكن تحقيق اهدافالخصخصةيترتب عليهاعدة تبعات إجتماعية سلبية حيث يتطلب تحقيقه سواء بالخصخصة او بغيرها من الإجراءات تخفيض في مستوى الدعم الذي تتلقاها بعض فئات المجتمع، وقد كان برنامج الخصخصة في الأردن محل جدل كبير حول مدى واقعية مبرراته، ومدى تحقيقه للأهداف التي حددتها الحكومة له، وقد تناولت كثير من الدراسات أثر برنامج الخصخصة في الأردن على المستوى الجزئي، والقليل منها تناول أثر الخصخصة على المستوى الكلي مثل أثر الخصخصة على عجز الموازنة العامة للدولة، والإيرادات العامة، والنفقات العامة للدولة، وحجم المديونية، ونسب البطالة وغيرها.

يعتبر الحساب الختامي احد مصادر البيانات التي يمكن اللجوء اليها لدراسة اثر برامج الخصخصة على المالية العامة للدولة، وذلك لكونه تقرير يعبر عن نتيجة التنفيذ الفعلي للموازنة العامة مقارنة بما ورد في الموازنة العامة من تقديرات، ويتضمن بيانات تفصيلية عن الإيرادات والنفقات الفعلية للسنة السابقة ويتضمن في الأردن بيانات عن الإيرادات المحلية والمنح واقساط القروض المستردة في جانب الإيرادات،

والنفقات الجارية والنفقات الإستثمارية في جانب النفقات، وبالتالي تعطي دراسة صورة أكثر تفصيلاً عن التغيرات المالية التي طرأت على المالية العامة للدولة مقارنة بما تعطيه دراسة عجز الموازنة العامة كرقم إجمالي و متمم حسابي لجانب الإيرادات في الموازنة العامة. هدف الدراسة.

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على أثر تنفيذ برنامج التخصيص على الحساب الختامي (الإيرادات والنفقات الفعلية) للدولة في الأردن من الجوانب التالية:

1. حجم الإيرادات العامة الفعلية ومكوناتها ونسبة كل منها الى حجم الموازنة العامة.
2. حجم النفقات العامة الفعلية ومكوناتها ونسبة كل منها الى حجم الموازنة العامة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها.

يعتبر تخفيف العبء المالي عن الموازنة العامة احد الأهداف الرئيسية لبرامج التخصيص في كثير من الدول، حيث يفترض أن تؤدي التخصيص الى التخلص أو التخفيف من عبء دعم الدولة للشركات والمؤسسات العامة الخاسرة أو زيادة إيراداتها من هذه الشركات والمؤسسات التي تمت خصصتها (Sunderland, 2011, P:8). لذلك إعتبرت الحكومة الأردنية ان تخفيف العبء عن الموازنة العامة أحد أهداف برنامج التخصيص في الأردن (قانون التخصيص، 2000، ص:7)، وقد أشارت الدراسات التي أجريت بتكليف من قبل الهيئة التنفيذية للتخصيص وهي الذراع الحكومي لتنفيذ برنامج التخصيص إلى أن برنامج التخصيص الأردني (هو الأكثر تطوراً، والافر حظاً في النجاح في الشرق الأوسط، من حيث شمولية الأسلوب، وسرعة إنجاز الصفقات، والإيرادات المتحققة) (الهيئة التنفيذية للتخصيص، 2006، ص: XVI)، لذلك فأن مشكلة الدراسة تتمثل في الأجابه السؤال الرئيس التالي وهو هل أثر تنفيذ برنامج التخصيص على الحساب الختامي (الإيرادات والنفقات الفعلية) للدولة في الأردن؟ وينبثق عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل أثر تنفيذ برنامج التخصيص في الأردن على حجم الإيرادات المحلية الفعلية للدولة، معبراً عن نسبة حجم الإيرادات المحلية إلى حجم الموازنة العامة للدولة في الأردن.
2. هل أثر تنفيذ برنامج التخصيص في الأردن على حجم المنح الفعلية التي حصلت عليها الدولة، معبراً عن نسبة حجم المنح التي حصلت عليها الدولة إلى حجم الموازنة العامة للدولة في الأردن.
3. هل أثر تنفيذ برنامج التخصيص في الأردن على حجم أقساط القروض المستردة الفعلية التي حصلت عليها الدولة، معبراً عن نسبة حجم أقساط القروض المستردة الى حجم الموازنة العامة للدولة في الأردن.
4. هل أثر تنفيذ برنامج التخصيص في الأردن على حجم النفقات الجارية الفعلية للدولة، معبراً عنه بنسبة حجم النفقات الجارية الى حجم الموازنة العامة للدولة في الأردن.
5. هل أثر تنفيذ برنامج التخصيص في الأردن على حجم النفقات الإستثمارية الفعلية للدولة، معبراً عنه بنسبة حجم النفقات الإستثمارية الى حجم الموازنة العامة للدولة في الأردن.

أهمية الدراسة.

تعتبر هذه الدراسة مكملية للدراسات التي تناولت برنامج التخصيص في الأردن، وتنبع أهميتها من ما يلي:

1. أن هناك جدل كبير يدور في الأوساط السياسية والإقتصادية، وبين أفراد المجتمع حول مدى تحقيق برنامج التخصيص للأهداف التي نفذ من اجلها، وتسعى هذه الدراسة لتسليط الضوء على أحد أهم هذه الجوانب وهو هدف تخفيف العبء عن موازنة الدولة.
2. توجه الحكومة لأستئناف برنامج التخصيص مرة اخرى، حيث ان المشاريع المرشحة للتخصيص خلال العقد القادم تزيد قيمتها عن (10) مليارات دينار (الجندي، 2015، ص:4)، الأمر الذي يستوجب الأستفادة من التجربة الماضية وتلافي العيوب التي صاحبت تنفيذها ان وجدت.
3. تعتمد هذه الدراسة على ارقام الإيرادات والنفقات الحكومية الفعلية وليس على تقديرات الموازنة العامة.

فرضيات الدراسة.

تتضمن الدراسة إختبار الفرضيات التالية:

1. الفرضية الرئيسية الأولى (HO1): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسب حجم الإيرادات المحلية للدولة في الأردن إلى حجم الموازنة العامة للدولة قبل وبعد تنفيذ برنامج التخصيص عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.
2. الفرضية الرئيسية الثانية (HO2): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسب حجم المنح التي حصلت عليها الدولة في الأردن إلى حجم الموازنة العامة للدولة قبل وبعد تنفيذ برنامج التخصيص عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

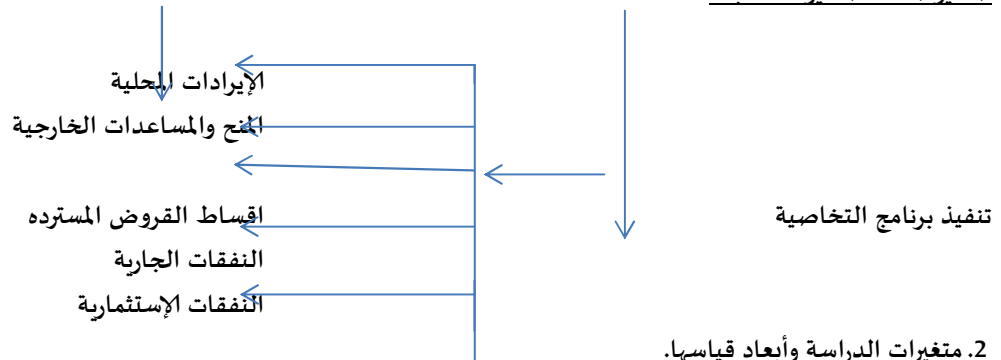
3. الفرضية الرئيسية الثالثة (HO3): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسب حجم أقساط القروض المستردة من قبل الدولة في الأردن إلى حجم الموازنة العامة للدولة قبل وبعد تنفيذ برنامج التخصية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.
4. الفرضية الرئيسية الرابعة (HO4): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسب حجم النفقات الجارية للدولة في الأردن إلى حجم الموازنة العامة للدولة قبل وبعد تنفيذ برنامج التخصية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.
5. الفرضية الرئيسية الخامسة (HO5): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسب حجم النفقات الإستثمارية للدولة في الأردن إلى حجم الموازنة العامة للدولة قبل وبعد تنفيذ برنامج التخصية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

انموذج الدراسة ومتغيراتها.

1. إنموذج الدراسة.

يبين انموذج الدراسة التالي العلاقة بين المتغير المستقل للدراسة المتمثل في تنفيذ برنامج التخصية والمتغيرات التابعة التالية:

المتغير المستقل المتغيرات التابعة



2. متغيرات الدراسة وأبعاد قياسها.

1. الإيرادات المحلية وتقاس بنسبة حجم الإيرادات المحلية إلى حجم الموازنة العامة.
2. المنح والمساعدات الخارجية وتقاس بنسبة حجم المنح والمساعدات الخارجية إلى حجم الموازنة العامة.
3. اقساط القروض المسترده وتقاس بنسبة أقساط القروض المسترده إلى حجم الموازنة العامة.
4. النفقات الجارية وتقاس بنسبة حجم النفقات الجارية إلى حجم الموازنة العامة.
5. النفقات الإستثمارية وتقاس بنسبة حجم النفقات الإستثمارية إلى حجم الموازنة العامة.

الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة.

أولاً: الإطار النظري.

بدأت الحكومات الأردنية الأعداد لعمليات التخصية عام 1988 وذلك بتهيئة البيئة المناسبة لتنفيذ البرنامج بدءاً بمرحلة إعادة الهيكلة التي تم خلالها تحويل بعض القطاعات الحكومية مثل الإتصالات والكهرباء إلى شركات مساهمة عامه مملوكة للدولة، ثم تعديل بعض القوانين التي تحول دون تملك القطاع الخاص لبعض المشاريع، وبعض القوانين الإقتصادية الأخرى مثل قوانين الشركات والضريبة وغيرها، وأخيراً إصدار الإستراتيجية الوطنية للتخصية وقانون التخصية عام 2000 ونظامها عام 2008.

1. مبررات التخصية .

تقدم الحكومات التي تنفذ برامج للتخصية مبررات لقيامها بهذه العملية لأن تنفيذ العملية غالباً ما يواجه بمعارضة من قبل بعض الأطراف مثل النقابات العمالية، واصحاب التوجهات الإقتصادية الرافضة لنهج خروج الحكومات من النشاط الإقتصادي للدولة، وقد اشارت دراسة (لطفي، 2010، ص:12) الى أن ترشيد التصرفات المالية للدولة، وتعميق الإستفادة من الموارد المالية، وازالة عبء تمويل المشروعات الحكومية عن كاهل الدولة وزيادة الإيرادات الحكومية تعتبر من المبررات الرئيسية التي تقدمها الحكومات لتنفيذ برامج التخصية، وأشارت دراسة (Omran,2001, P:4) إلى أن التخصية تهدف غالباً إلى تقليل حجم العجز في الموازنة العامة وزيادة الإيرادات، ورفع اداء وكفاءة الشركات الحكومية المراد خصصتها، واستقدام تكنولوجيا جديدة.

كما اشارت بعض الدراسات الى ان اهداف التخصية قد تتعارض احياناً كما هو الحال بين هدي زيادة حجم الإستثمارات الأجنبيه وهدف توسيع قاعدة الملكية في الشركات المخصصة، حيث يمكن ان يشترط المستثمر الأجنبي الحصول على نسبة عالية من اسهم الشركات المخصصة (الهزايمة، 2004، ص:41).

2. أهداف الخصخصة في الأردن.

حدد قانون الخصخصة الأهداف التالية لبرنامج الخصخصة في الأردن (قانون الخصخصة، 2000، ص:7):

أ. رفع كفاءة المشروعات الإقتصادية وزيادة إنتاجيتها وقدرتها التنافسية.

ب. الإسهام في تشجيع الإستثمارات المحلية والعربية والدولية بتوفير مناخ استثماري جاذب لها.

ج. تحفيز الإدخارات الخاصة وتوجيهها نحو الأستثمار طويل الأجل.

د. تخفيف العبء المالي عن الخزينة العامة بوقف التزامها بتقديم المساعدات والقروض للمشاريع المتعثرة.

كما اشارت دراسة (Christen and kogur,2009, P:11) الى ان الهدف الرئيسي لعملية الخصخصة في الأردن هو تخفيف عبء المديونية عن الخزينة مع تحسين الكفاءة المالية والتشغيلية على مستوى المؤسسات، اما أهداف الخصخصة في الإستراتيجية الوطنية للخصخصة فهي تتشابه مع ما جاء بقانون الخصخصة بالإضافة الى هدف تسهيل الحصول على التكنولوجيا واساليب الإدارة الحديثة اللازمة للمنافسة في الأسواق العالمية والوصول الى اسواق جديدة (الإستراتيجية الوطنية للخصخصة، 1999، ص:7) الا ان تنفيذ الدولة للخصخصة لن يؤدي إلى تخفيض الأعباء المالية عن الموازنة العامة ما لم يصاحب ذلك تنفيذ الدولة المنفذه للبرنامج لأجراءات لضبط الإنفاق العام (شحادة، 2002، ص:23).

3. اساليب الخصخصة

للخصخصة اساليب متعددة معروفة عالميا تختار منها الدول ما يناسبها وهي بذلك تختلف من دولة لأخرى ومن مؤسسة او شركة لأخرى ضمن الدولة الواحد (خضر، 2003، ص:12) ويتوقف إختيار الأسلوب المناسب للخصخصة على عدد من العوامل من ابرزها الهدف المنوي تحقيقه من عملية الخصخصة، وحجم المؤسسة المعروضه للخصخصة، وتاريخ تملك الحكومة لها، والوضع المالي والتنافسي لها، ونظرة الحكومة تجاه الأسواق، والهيكلة التنظيمية والرقابي الحالي والمستقبلي في الدولة، ومقدرة الحكومة على حماية حقوق الملكية، وظروف سوق رأس المال، ورغبة الحكومة في السماح للملكية الاجنبية، وخصائص المستثمر والمشتري، ودرجة التطور التكنولوجي، ومدى الحاجة لتعويض المجموعات المعنية بعمالية الخصخصة (إبراهيم وسعيدة، 2013، ص:13)، ويساعد إختيار الأسلوب المناسب لخصخصة أي مؤسسة على تنفيذ عملية الخصخصة بكفاءة وفاعلية وبأقل التكاليف، وهذا من شأنه ان يساعد في تحقيق اهداف خصخصة المؤسسة بشكل خاص وبرنامج الخصخصة بشكل عام (خضر، 2003، ص:12).

4. علاقة الخصخصة بالإيرادات الحكومية.

يختلف تأثير الخصخصة على الإيرادات الحكومية من دولة لأخرى ويعتمد بشكل اساسي على الغاية من خصخصة القطاعات او الشركات الحكومية وعلى كيفية إستخدام الدول لعائدات الخصخصة التي غالبا ما تحدد بقانون، فعائدات الخصخصة يمكن ان تعتبر إيرادات عامة للسنة التي تحققت فيها وبالتالي تساعد في تغطية النفقات الحكومية لتلك السنة وتساهم في تخفيض عجز الموازنة في تلك السنة (Davis et.al,2000,P:3).

كذلك يمكن أن تؤدي الخصخصة الى خلق تدفقات نقدية متكررة من القطاعات والشركات المخصصة على شكل رخص ورسوم سنويه كما هو الحال في شركات الإتصالات التي تقوم بدفع عوائد إستخدام الطيف الترددي الممنوح لها، وشركة مجموعة المطار التي تدفع نسبة من عوائدها السنوية، وشركتي الفوسفات والبوتاس اللتين تدفعا رسوم استخراج على ما يتم استخراجه من قبلهما من معادن، اضافة الى الضرائب والرسوم والرخص التي تصبح القطاعات والشركات الحكومية خاضعة لها بعد خصخصتها هذا على المدى القصير. اما على المدى الطويل فإنه يفترض ان يكون للخصخصة تأثير إيجابي على الإيرادات الحكومية اذا ما حققت الخصخصة الأهداف المنشودة منها وهي رفع الكفاءة التشغيلية والمالية للشركات المخصصة، وتوفير بيئة إستثمارية جاذبه، حيث اثبتت الدراسات التي اجريت محليا وخارجيا ان الشركات الحكومية المخصصة تتحسن كفاءتها التشغيلية والمالية بعد خصخصتها (Omran,2001, P:2) و (Oqdeh and Abu Nassar,2011, P:301)، وبالتالي تزداد ارباحها وتزداد الإيرادات الضريبية للحكومة من هذه الشركات، كما يفترض ان تؤدي الخصخصة بأعتبرها المكون الأساسي لبرامج الإصلاح الإقتصادي الذي تفرضه الدول والهيئات الدولية الدائنه على الدول المدينة الى زياده امكانية حصول الأخيرة على المنح والمساعدات الخارجية.

اما بالنسبة لأقساط القروض المستردة فيفترض ان تؤدي الخصخصة التحسين قدرة الحكومة على خدمة ديونها وبالتالي عدم اللجوء الى جدولة اقساط هذه القروض وفوائدها أي تخفيض قيمة اقساط القروض المستردة الى مستوى اقل مما كانت عليه قبل الخصخصة.

5. علاقة الخصخصة بالنفقات الحكومية.

أ. النفقات الجارية. يعتبر خفض النفقات الحكومية من أهم المبررات التي تقدمها الحكومات لتنفيذ برامج الخصخصة لأنها تعتبر أن القطاعات او الشركات التي تنوي خصخصتها تشكل عبئاً على موازنتها العامة، بمعنى ان الحكومات يقدمون دعماً ماليا سنويا لهذه القطاعات او الشركات حتى تتمكن من القيام بعملياتها وبالتالي زيادة في النفقات العامة، لأن هذه الشركات والقطاعات غالبا تتصف

بأنخفاض في كفاءتها مالياً وتشغيلياً، وإنخفاض في العوائد التي تحققها على الأصول المستثمرة فيها (Kannan,2001,P:195) ويتوقع أن تؤدي الخصخصة إلى خفض حجم الدعم الحكومي المقدم من الحكومة للشركات المملوكة لها (Sheshinski and Lopez-calva,2003,P439).
ب. النفقات الإستثمارية: تعتبر الحكومات عدم قدرتها على تأمين التمويل الراسمالي اللازم لتحديث وتطوير القطاعات التي تديرها والشركات التي تملكها أحد مبررات الخصخصة، حيث تتحمل الحكومة النفقات الراسمالية لهذه القطاعات والشركات سواء كان تمويل هذه الإستثمارات من نفقات مرصوده في الموازنة العامة أو تقترضها الحكومة مباشرة أو بكفالتها، وقد اعتبرت الحكومة الأردنية إجتذاب الإستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية أحد أهداف عملية الخصخصة (الإستراتيجية الوطنية للخصخصة، 1999، ص:7)، وبالتالي يفترض أن تؤدي الخصخصة إلى خفض حجم الإنفاق الإستثماري للدولة، والمصاريف التمويلية المترتبة عليه وبالتالي تخفيف العبء المالي عن الموازنة العامة.
5. متطلبات تحقيق برامج الخصخصة لأهدافها.

تضع الحكومات أهدافاً لبرامج الخصخصة التي تنفذها، إلا أن هذه طبيعة هذه الأهداف ومدى تحقيق برامج الخصخصة لها تبقى موضع خلاف بين الحكومات ومختلف الأطراف المعنية بعملية الخصخصة مثل الموظفين والعمال والنقابات العمالية والمجتمع بشكل عام (Aharoni,1996,P:16)، وهذا ما كان عليه الحال بالنسبة لبرنامج الخصخصة في الأردن، الأمر الذي جعل جلاله الملك يامر الحكومة في شهر تشرين أول 2012 بتشكيل لجنة من خبراء محايدين لتقييم مدى تحقيق برنامج الخصخصة الأردني لأهدافه (الرسائل الملكية، 2012)، وقد قدمت اللجنة المشكلة لهذه الغاية تقريرها في شهر آذار 2014 وهو تقرير مطول يصعب تناوله في هذه الدراسة، ولكنه حدد حالات خصخصة إبتعدت فيها الحكومة عن الممارسات الفضلى لعمليات الخصخصة (تقرير لجنة تقييم الخصخصة، 2013، ص:309)، ويعتمد نجاح برامج الخصخصة في تحقيق أهدافها على توفر العناصر التالية (لطي، 2010، ص:18):

- أ. توفر الأطر التشريعية الجديده للأزمة لضمان التحول نحو الرأسمالية.
 - ب. إعادة هيكلة المنظومة الإدارية لتتواءم مع الواقع الجديد.
 - ج. تهيئة السياسات الإدارية اللازمة لتبني برنامج تسويقي وترويجي للشركات المنوي خصصتها.
 - د. ضرورة انتاج المدخل التدريجي في تنفيذ البرنامج لما له من آثار إيجابية فعالة.
 - هـ. أخذ البعد البيئي بعين الاعتبار عند تقييم أداء الشركات المخصصة.
 - و. تحسين البنية الأساسية باعتبارها الركيزة الأساسية الهامة لنجاح برنامج الخصخصة لضمان مواكبة التقدم التكنولوجي.
- وتجدر الإشارة هنا بخصوص توفر الأطر التشريعية لبرنامج الخصخصة في الأردن أن البرنامج بدأ فعلياً عام 1998 ولم يكن هناك تشريع خاص ينظم عمليات الخصخصة ويحدد أهدافها، والياتها، وسبل استغلال عوائدها، واستمر الوضع على هذا الحال حتى صدور قانون الخصخصة في منتصف عام 2000، وقد نص القانون في المادة (20) على أن يصدر مجلس الوزراء الأنظمة اللازمة لتنفيذ احكام القانون، وصدر نظام تنفيذ عمليات الخصخصة رقم 80 في عام 2008 وهو العام الذي نفذت فيه آخر عملية خصخصة أي بعد ثمانية سنوات من صدور القانون.

6. الحساب الختامي للدولة.

يعبر الحساب الختامي في القطاع الحكومي عن نتيجة عمليات تنفيذ الموازنة العامة من عجز أو فائض للفترة المالية التي يحددها الحساب الختامي، وهو بذلك يشبه قائمة نتيجة الأعمال في القطاع الخاص، حيث يعتبر تقرير مالي يعكس المبالغ التي قامت الوحدات الحكومية بقبضها أو دفعها فعلياً مقارنة بما خصص لها من مخصصات لأنفاقها أو ما قدر لها من إيرادات لتحصيلها في الموازنة العامة، ويعتبر ذو أهمية بالغه لأنه يستخدم من قبل الجهات التنفيذية والرقابية للغايات التالية (اسماعيل وعدس، 2009، ص:471):
أ. لتقييم مدى التزام الوحدات المحاسبية الحكومية بتنفيذ القوانين المالية ومن ضمنها قانون الموازنة العامة.
ب. لمتابعة تنفيذ خطة الموازنة العامة وما تجسده من نشاطات وسياسات.
ج. للتعرف على مدى ملاءمة طرق تقدير الإيرادات والنفقات وتحسنها للوصول إلى أرقام أقرب ما تكون للدقة.
د. للتعرف على التجاوزات التي تمت على المخصصات.

ويعتبر هدف التعرف على التجاوزات على المخصصات من أهم الغايات التي يخدمها الحساب الختامي، حيث يعتبر تجاوز المخصصات من الجرائم التي يعاقب عليها القانون في أغلب دول العالم، وقد تضمن الدستور الأردني والقوانين والأنظمة المنظمة لإدارة الشؤون المالية للدولة نصاً تجرم هذا التصرف (الدستور الأردني، 1952، المادة: 147).

ثانياً: الدراسات السابقة.

الدراسات العربية.

1. دراسة (قندح، 2003) بعنوان: الخصخصة أحدث نماذج التنمية الإقتصادية.

هدفت هذه الدراسة الى تقييم تجربة الأردن في الخصخصة حيث تناولت الإطار التشريعي والمؤسسي للعملية، واساليب الخصخصة المتبعة واسس إختيارها وأطر التنظيمية للقطاعات الخاضعة للخصخصة، والآثار الأولية للخصخصة على المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية الكلية والجزئية، واستخدامات عوائد الخصخصة، والخصخصة وشبكة الأمان الإجتماعي، وأثر الخصخصة المباشر وغير المباشر على الموازنة العامة للدولة، وقد اشارت الدراسة الى انه وبسبب عدم توفر بيانات عن الإيرادات المتحققه من مختلف المشاريع التي تمت خصصتها، فقد تم الإعتماد على بيانات شركة الإتصالات كمثال على الشركات التي تمت خصصتها، وتشير بيانات هذه الشركة الى زيادة الإيرادات الحكومية من الضرائب التي تدفعها الشركة بعد الخصخصة مقارنة مع ما كان عليه الوضع قبل الخصخصة.

2. دراسة (العواقله، 2004) بعنوان: تأثير خصخصة مؤسسات وشركات القطاع العام على الموازنة العامة في الأردن.

اجريت هذه الدراسة في الأردن بهدف التعرف على جدوى وتحليل سياسة الإصلاح الإقتصادي والمالي والمتمثلة في خصخصة مؤسسات القطاع العام في الأردن، مع بيان مدى تأثير خصخصة مؤسسات وشركات القطاع العام على الموازنة العامة للدولة في الأردن من حيث الإيرادات والنفقات وتحقيق وفورات مالية، وأثر ذلك حجم المديونية العامة.

تكونت عينة الدراسة من اربعة شركات ومؤسسات عامه هي مؤسسة النقل العام، وشركات الإتصالات ومصانع الإسمنت ومنتجع حمامات ماعين، وإستخدمت الدراسة الأسلوب المسحي الوصفي ، وقد توصلت الدراسة انه ليس شرطاً ان تؤدي الخصخصة الى زيادة الأيرادات الحكومية حيث توصلت الدراسة الى ان الأيرادات الحكومية قد نقصت في اربعة من مفردات عينة الدراسة وزادت في واحدة فقط، اما النفقات فقد ادت الخصخصة الى تقليل النفقات في شركتين وزيادتها في شركتين من مفردات عينة الدراسة، كما توصلت الدراسة الى ان الخصخصة لم تؤدي الى تحقيق وفورات مالية للحكومة من الشركات والمؤسسات التي تمت خصصتها.

3. دراسة (الهيئة التنفيذية للخصخصة، 2006) بعنوان: أثر الخصخصة في الأردن.

هدفت هذه الدراسة الى تقييم مستوى الإنجاز الذي حققه برنامج الخصخصة ازاء كل واحده من السياسات التي تبنتها الحكومة وهي:

أ. الإرتقاء بمستوى الكفاءة الإنتاجية على مستوى تنافسي.

ب. زيادة الإستثمار الخاص في البنية التحتية واجتذاب الإستثمارات المحلية.

ج. تنمية سوق راس المال المحلي ودعم خزينة الدولة وتخفيف عبء المديونية عن الخزينة.

د. إدارة المشروعات الإقتصادية باساليب عصرية.

هـ. استقرار وارتفاع مستويات العمالة.

و. تحقيق نتائج مالية سليمة وزيادة الإيرادات بعد الخصخصة مع ضمان عمليات قابلة للإستمرار تجارياً.

وقد شملت الدراسة عمليات الخصخصة التي تمت خلال الفترة (2001-2005). واستخدمت الأسلوب الوصفي لتقييم اثرالخصخصة على مستوى المشروع والقطاع والإقتصاد الوطني ، وقد توصلت الدراسة الى انه تم الى حد كبيرتحقيق اهداف الخصخصة وذلك بسبب وجود اقتصاد كلي مناسب وبيئة اعمال ملائمة ، ونقل للتكنولوجيا المرتبطة بالعمليات، وفيما يخص هدف تخفيف العبء المالي عن خزينة الدولة اشارت الدراسة الى انه" تم اعفاء الحكومة الأردنية من اعباء التزيف المالي الذي تسببه لها الشركات المدينة والخاسرة" (الهيئة التنفيذية للخصخصة، 2006، ص: 43)، كما اشارت في معرض تقييمها لأثر الخصخصة على المالية العامة للدولة إلى أنه "سمح برنامج الخصخصة بالتخلص من الدعم الحكومي المقدم لعدد من الشركات الخاسرة، وفرض ضرائب ورسوم على الشركات التي تمت خصصتها" (الهيئة التنفيذية للخصخصة، 2006، ص: 47)

4. دراسة (Christen and kogur, 2009) بعنوان: أثر إعادة هيكلة وخصخصة المؤسسات العامة في قطاعات البنية التحتية وغيرها في الأردن (1994-2008).

تناولت هذه الدراسة دوافع إعادة الهيكلة والخصخصة التي تمت خلال الفترة 1994-2008 والآثر المباشر لهذه العمليات على الأطراف المعنية بعملية الخصخصة وهم المستهلكين والموظفين والعمال، والمؤسسات التي تمت خصصتها والمجتمعات المحلية، وعلى الإقتصاد الوطني من حيث حجم الإستثمارات، والعمالة، والأسواق المالية والقدرة التنافسية، وعلى الخزينة العامة، وقد توصلت الدراسة انه كان للخصخصة اثر ايجابي على كافة محاور التقييم اعلاه باستثناء المالكون والمشغلون حيث اشارت الدراسة الى تحقيقهم مكاسب متواضعة، كما اشارت الدراسة الى انه كان لعمليات الخصخصة اثر ايجابي على الخزينة العامة من خلال عوائد الخصخصة التي تم تحويلها الى الخزينة والبالغة حوالي (1.73)ملياردينار، إضافة الى المساهمات المالية المتكررة من المؤسسات التي تمت خصصتها.

5. دراسة (لطفي، 2010) بعنوان: برامج الخصخصة في الوطن العربي.

تمثل هذه الدراسة دراسة تحليلية لبرامج الخصخصة في الوطن العربي، وقد تناولت تجارب الدول العربية كافة، كما اشارت إلى أن غالبية الدول العربية التي نفذت برامج خصخصة كان ذلك بناءً على طلب الدول والجهات الدانته الدولية، وتناولت التجربة الأردنية من حيث المفهوم، والأهداف، والمنطلقات العامة، والأساليب، وأولويات التنفيذ، واستخدامات عوائد الخصخصة، وقد بينت الدراسة ان عوائد

الخصخصة هي عبارة عن ائمان لأصول تراكمت عبر الزمن وبالتالي يجب ان تستخدم بحكمة وعقلانية بحيث تعود بالنفع على الإقتصاد الوطني، وان يكون هذا الإستخدام وفقاً لأسس وأولويات واضحة ومحددة، وتشمل مايلي:

أ. معالجة موضوع العاملين في المؤسسات والشركات التي تمت خصخصتها.

ب. تمكين الحكومة من سداد الديون التي تتحملها نيابة عن المؤسسات العامة التي تمت خصخصتها.

ج. تمويل الإستثمارات الجديده في قطاعات البنية التحتية والقطاعات الإجتماعية التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها.

6. دراسة (الجندي، 2015) بعنوان: أثر الخصخصة على الأداء المالي والتشغيلي للشركات التي تمت خصخصتها، وعلى الموازنة العامة للدولة في الأردن.

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر الخصخصة على الأداء المالي والتشغيلي للشركات التي تمت خصخصتها وعلى الموازنة العامة للدولة في الأردن، وقد شملت الدراسة عمليات الخصخصة التي تمت خلال الفترة 2000-2008 وتكونت الدراسة من شقين اساسيين، الأول تقييم اثر الخصخصة على الأداء المالي والتشغيلي للشركات التي تمت خصخصتها بعد صدور قانون الخصخصة عام 2000 وذلك من خلال مقارنة مؤشرات الأداء المالي والتشغيلي لهذه الشركات لمدة خمسة سنوات قبل خصخصتها وخمسة سنوات بعدها، كما شملت الدراسة تقييم اثر الخصخصة على الموازنة العامة للدولة وحجم المديونية العامة للدولة وحجم عبء خدمة الدين العام من خلال مقارنة نسبة العجز في الموازنة العامة ونسبة نمو الدين العام ونسبة حجم عبء خدمة الدين العام الى حجم الموازنة العامة لفترة خمسة سنوات قبل صدور قانون الخصخصة وخمسة سنوات بعد صدوره أي للفترة 1995-2005، وقد توصلت الدراسة الى ان الخصخصة ادت الى تحسن في ربحية الشركات التي تمت خصخصتها، وفي اداؤها التشغيلي ولكنها لم تؤثر على نسبة العجز في الموازنة العامة، ولا على حجم المديونية العامة للدولة، ولا على حجم عبء خدمة الدين العام.

الدراسات الأجنبية.

1. دراسة (Katsoulakos and Likoyanni (2002) عنوان: Fiscal and other macroeconomic effect of privatization.

هدفت هذه الدراسة الى دراسة اثر الخصخصة على عجز الموازنة العامة، وحجم الدين العام وبعض متغيرات الإقتصاد الكلي مثل البطالة والنمو الإقتصادي، وشملت الدراسة بيانات ثلاثة وعشرون دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OECD) للفترة 1990-2000، وقد اشارت الدراسة الى ان أثر الخصخصة على الموازنة العامة يمكن ان يكون من خلال زيادة الإيرادات الحكومية من الشركات التي تمت خصخصتها، وخفض الدعم الحكومي لشركات القطاع الحكومي، وقد اثبتت الدراسة ان للخصخصة تأثير إيجابي ودائم على الإيرادات الضريبية في الدول التي لا تمر في مرحلة تحول في أنظمتها الإقتصادية، واستخدمت الدراسة نموذج أقل المربعات لأيجاد العلاقة بين عوائد الخصخصة وعجز الموازنة العامة وقد توصلت الى انه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوائد الخصخصة وعجز الموازنة العامة في الدول التي تمثل عينة الدراسة.

2. دراسة (Sheshinski and Lopez- Calva (2003) بعنوان: Privatization and its benefits, theory and evidence.

اجريت هذه الدراسة في سويسرا عام 2003 واستعرضت الأساس النظري لعملية الخصخصة وشارت الى هناك نوعين من الدراسات التي تجرى على تأثير الخصخصة، النوع الأول يجرى على المستوى الجزئي أي على مدى تأثير الخصخصة على الإداء المالي والتشغيلي للمؤسسات او الشركات المخصصة، والثاني يجرى على مستوى المتغيرات الأقتصادية الكلية مثل الموازنة العامة للدولة والنمو الإقتصادي والبطالة وغيرها.

وقد هدفت هذه الدراسة الى إختبار مجموعة من الفرضيات المتعلقة بالأهداف المتوقعه من الخصخصة على المستويين الكلي والجزئي، وتوصلت الى ان الخصخصة ادت على المستوى الكلي الى تخفيض الدعم التراكمي المقدم من الحكومة للشركات المملوكة لها، وهذا الدعم يمكن ان يتحول الى تدفقات نقدية داخله للحكومة اذا بدأت الحكومة بتحصيل ضرائب من الشركات المخصصة، كما بينت ان عجز الموازنة في الدول التي نفذت برامج خصخصة اظهرت اتجاهها إيجابياً اي إنخفاض خلال مرحلة التحول، وإن كانت الدول التي تمر بهذه المرحلة لا تزال تعاني موازنتها من العجز.

3. دراسة (Mansour (2006) بعنوان: The budgetary impact of privatization.

هدفت هذه الدراسة الى مراجعة الفهم السائد والمتضمن أن بيع الحكومة للشركات المملوكة لها يحسن من وضع الموازنة العامة لهذه الحكومات، وقد اشارت الدراسة الى انه على الرغم من التحسن الذي يطرأ على العجز التقليدي في موازانات الدول التي تنفذ برامج للخصخصة في المدى القصير فانه لن يكون هناك اثر إيجابي للخصخصة على الموازانات العامة لهذه الدول في المدى الطويل لأن ذلك يتطلب تحسن حقيقي في الكفاءة وهذا يتطلب تشجيع المنافسة وزيادة الإعتماد على قوى السوق وقد توصلت الدراسة الى ما يلي:

أ. ان الخصخصة يجب ان تركز على بيع الأصول ذات العوائد المتدنيه والتي تشكل الإحتكارات الرئيسية للحكومات.

ب. على الحكومات ان تعد لمواجهة تركيز الإستثمارات الخاصة من خلال الإستثمار في البنى التحتية ورأس المال البشري.
ج. عدم إستخدام عوائد الخصخصة لتمويل الإستهلاك العام او الخاص وإنما يجب ان توجه نحو الإستثمارات الأخرى.

4. دراسة (2008) Kibikyo بعنوان: Fiscal impact of privatization in Uganda, 1992-2002

هدفت هذه الدراسة الى إختبار الأثر المالي للخصخصة في اوغندا من خلال الإطلاع على الدعم المقدم من الحكومة للشركات المخصصة باعتباره نفقات حكومية، والضرائب التي تحصل عليها الحكومة من هذه الشركات وعوائد الخصخصة باعتبارها إيرادات، وقد بينت الدراسة ان قيمة الدعم الحكومي لم يتغير بالقيمة الاسمية للفترة 1992-2005، وانه لم يكن هناك أي ارتباط بين قيمة الدعم وموازنة الحكومة المركزية ، حيث يبدو ان زيادة العجز في الموازنة العامة ليس ناتج عن الدعم الحكومي للشركات المخصصة، وإنما لعوامل اخرى منها التحصيلات الضريبية، اما بالنسبة للإيرادات من الشركات المخصصة فقد زادت اربعة اضعاف بسبب زيادة نشاط هذه الشركات، وقد بينت الدراسة ايضا بان الحكومات اخفقت في الحصول على عوائد الخصخصة المقدرة من قبل البنك الدولي.

4. دراسة (2011) Sunderland بعنوان: Fiscal impact of privatization in developing countries

هدفت هذه الدراسة الى تحديد اثر الخصخصة على موازنات الدول التي نفذت برامج للخصخصة، وتكونت عينة الدراسة من 47 بلدا ناميا، واعتمدت الدراسة على بيانات البنك الدولي الخاصة بعوائد الخصخصة للسنوات 1988-2008 واستخدمت نموذج الإنحدار المتعدد لأيجاد العلاقة بين المتغير المستقل وهو عوائد الخصخصة والمتغير التابع وهو عجز الموازنة العامة، اضافة الى إستخدام بعض المتغيرات التفسيرية مثل نسبة نمو الناتج المحلي والتضخم والبطالة، والنمو السكاني، كما اعتبرت الدراسة نوع الحكومة، وهل السنة سنة إنتخابات ام لا متغيرات ضابطة.

توصلت الدراسة الى ان اياً من المتغيرات الداخلة في النموذج لا يستطيع تفسير التغير الحاصل في عجز الموازنة العامة، وذلك لأن النموذج يعاني من اغفال بعض العوامل التي يمكن ان تؤثر على المتغير التابع، وعندما اجريت الدراسة على فرض ثبات العوامل الأخرى التي يمكن ان تؤثر على الموازنة العامة في بلد معين مع مرور الزمن ، توصلت الدراسة الى ان نتيجة مغايره لما توصلت اليه بعض الدراسات السابقة وهي ان هناك علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية بين عوائد الخصخصة وعجز الموازنة العامة.

6. دراسة (2013) Yar.et. Al بعنوان: Privatization and fiscal deficit: A case study of Pakistan

تناولت هذه الدراسة التجربة الباكستانية في الخصخصة من حيث الأهداف، وحجم العوائد وتوزيعها، وقد اشارت الدراسة الى ان عجز الموازنة يعتبر مشكلة ليست إقتصادية فقط بل لصانعي القرار على مستوى العالم حيث تؤدي زيادة النفقات الحكومية عن الإيرادات الى مشاكل للأداء الأقتصادي، ويمثل عجز الموازنة الفرق بين النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية لفترة معينة غالبا ما تكون سنة واحدة، ولم تستطع باكستان إدارة الفرق بين الإيرادات والنفقات الحكومية، الأمر الذي جعل عجز الموازنة يشكل مشكلة اساسية للأقتصاد الباكستاني.

كما اشارت الدراسة بأن هناك منهجين لدراسة اثر الخصخصة وهما تحليل الإتجاه (Trend Analysis) والنموذج النظري (Theoretical model)، وقد إستخدمت الدراسة النموذج الأول مستخدمة بيانات اثنتين وعشرين سنة، احدى عشرة سنة قبل الخصخصة، و احدى عشرة سنة بعدها، وقد توصلت الدراسة الى أن الخصخصة في باكستان لم تؤدي الى تحقيق الهدف الأساسي لها وهو خفض العجز المالي في الموازنة العامة من خلال تقليل الفجوة بين النفقات والإيرادات الحكومية. محددات الدراسة.

1. صعوبة فصل تأثير الخصخصة عن تأثير باقي العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على الموازنة العامة للدولة ونفقاتها وإيراداتها، لذلك تجرى هذه الدراسة والدراسات المماثلة عادة على فرض ثبات العوامل الأخرى عدا الخصخصة.
2. عدم توفر بيانات مالية كافية لدى وزارة المالية عن حجم الدعم الذي كانت تقدمه الحكومة للشركات والمؤسسات التي تمت خصصتها قبل الخصخصة والتغير الذي طرأ عليه بعدها، وقد اشارت الى ذلك الدراسات التي أجريت من قبل الهيئة التنفيذية للخصخصة، الأمر الذي يضطر الباحث الى مقارنة نسب مكونات الموازنة العامة قبل وبعد الخصخصة لتحقيق هدف دراسته.

التعريفات الإجرائية

1. الحساب الختامي. هو عبارة عن وثيقة تتضمن البيانات المالية والإيضاحية للمصروفات الفعلية والإيرادات المحصلة عن السنة المالية المنتهية مقارنة بإعتمادات الموازنة العامة (الشوبيكي وأبو شمالة، 2012، ص: 216).
2. الموازنة العامة: هي عبارة عن خطة الحكومة لسنة مالية مقبلة لتحقيق الأهداف الوطنية المنشودة ضمن إطار مالي متوسط المدى) قانون تنظيم الموازنة العامة رقم 58 لسنة 2008، المادة: 2).

3. الإيرادات المحلية. تشمل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية وتضم الفصول (1-9) في قانون الموازنة العامة (اسماعيل وعدس، 2010، ص: 225).
4. اقساط القروض المستردة. وتمثل اقساط وفوائد القروض المعاد جدولتها (اسماعيل وعدس، 2010، ص: 224).
5. المنح المالية. وتشمل المنح التي تحصل عليها الحكومة من مختلف المصادر وتضم الفصل الحادي عشر من الإيرادات. (اسماعيل وعدس، 2010، ص: 228).
6. النفقات الجارية. وتشمل تعويضات العاملين، واستخدام السلع والخدمات، والفوائد والأمانات، والمنح، والمنافع الاجتماعية، والمصرفوات الأخرى. (اسماعيل وعدس، 2010، ص: 235).
7. النفقات الرأسمالية. وتشمل الأصول غير المالية وتضم الأصول الثابتة والمخزونات (اسماعيل وعدس، 2010، ص: 235).
8. حجم الموازنة العامة الفعلي: هو عبارة عن إجمالي النفقات العامة أو الإيرادات العامة الفعلية للدولة أيهما أكبر خلال أي سنة من سنوات الدراسة (الباحث).
9. النفقات العامة. هي المبالغ المخصصة للدوائر الحكومية (السقوف) لتمويل كافة بنود نفقاتها الجارية والرأسمالية حسب قانون الموازنة العامة (قانون تنظيم الموازنة العامة رقم 58 لسنة 2008، المادة: 2).
10. الإيرادات العامة. هي جميع الضرائب والرسوم والعوائد والأرباح والفوائد والمنح وأي أموال ترد للخزينة العامة (قانون تنظيم الموازنة العامة رقم 58 لسنة 2008، المادة: 2).
11. الخصخصة أو التخصيص. هي عملية منهجية منظمه ومستمره مدعومة باراده سياسيه قوية تهدف الى تهيئة البيئة الداعمة لتحقيق نمو إقتصادي مستدام وتمثل بأعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص (الهيئة التنفيذية للخصخصة، الإستراتيجية الوطنية للخصخصة، 1999، ص: 7).
12. القانون: قانون الخصخصة رقم 25 لسنة 2000.
13. بداية تنفيذ برنامج الخصخصة. هو العام الذي صدر فيه قانون الخصخصة وهو عام 2000.
14. عجز الموازنة العامة: هو عبارته عن الزيادة في مجموع النفقات (الجارية والإستثمارية) عن مجموع الإيرادات بكافة أشكالها المحلية والخارجية، وبالتالي فهو يتأثر بالتغير الذي يطرأ على النفقات أو الإيرادات أو كليهما معاً. (الباحث).

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تتميز هذه الدراسات عن الدراسات السابقة بما يلي:

1. اعتمدت الدراسة على البيانات الفعلية لنفقات الحكومة وإيراداتها، وليس على ما يتم تقديره في بداية السنة المالية بموجب تقديرات الموازنة العامة.
2. تناولت الدراسة بالتحليل التغيرات الهيكلية التي تمت على مكونات الموازنة العامة وهي الإيرادات العامة ومكوناتها والنفقات العامة ومكوناتها، ولم تعتمد على دراسة العجز في الموازنة العامة، والذي يمثل الفرق بين إجمالي النفقات العامة والإيرادات العامة.
3. شملت الدراسة مدة واحد وعشرون عاماً وهو اطار زمني اطول مما تناولة أي دراسة اخرى حسب علم الباحث.

الطريقة والإجراءات

أولاً: منهجية البحث.

لتقييم أثر الخصخصة على الحساب الختامي للدولة تم تحليل جانب الإيرادات الى مكوناته الأساسية وهي الإيرادات المحلية، والمنح، واقساط القروض المسترده، ومن ثم إيجاد نسبة كل منها الى حجم الموازنة العامة لمدة عشرة سنوات قبل عام الخصخصة (1990-1999) وعشرة سنوات بعد عام الخصخصة (2001-2010) وقد استثنى العام 2000 من المقارنة كونه العام الذي صدر فيه قانون الخصخصة، ويعتبر رسمياً بداية تنفيذ البرنامج، كما تم تحليل جانب النفقات في الحساب الختامي الى مكوناته الأساسية وهي النفقات الجارية والنفقات الإستثمارية، وإيجاد نسبة كل منهما الى حجم الموازنة العامة لمدة عشرة سنوات قبل عام الخصخصة (1990-1999) وعشرة سنوات بعد عام الخصخصة (2001-2010)، مع إستثناء عام الخصخصة من المقارنة للسبب الذي ورد ذكره بأعلاه، بعد ذلك تم تنفيذ الإحصاءات الوصفية لكل نسبة من النسب اعلاه للفترتين قبل الخصخصة وبعدها تمهيدا لأجراء الإختبار الإحصائي المناسب لتحديد مدى وجود فروق جوهرية بين هذه النسب قبل وبعد تنفيذ برنامج الخصخصة.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من كافة السنوات المالية التي تمكن الباحث من الحصول على حسابات ختامية لها سواء قبل الخصخصة او بعدها وتشمل السنوات (1982-2015) اما عينة الدراسة فقد تضمنت عشرون سنة، قسمت إلى عینتين فرعيتين، العينة الفرعية الأولى تتكون من عشرة سنوات قبل بدء تنفيذ برنامج الخصخصة الذي بدأ عام 2000 أي الفترة (1990-1999)، والعينة الفرعية الثانية تتكون من

عشرة سنوات بعد بدء تنفيذ برنامج الخصخصة أي الفترة (2001-2010) تم اختيارها بشكل قصدي وذلك لأنه كلما ابتعدت السنوات عن عام الخصخصة كلما ازداد تأثير العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على الحساب الختامي وتضائل تأثير المتغير المستقل للدراسة وهو الخصخصة.

ثالثاً: مصادر البيانات:

تم الحصول على بيانات الدراسة من مصادرها الأولية والمتمثلة بمنشورات وتقارير وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة، حيث يتم نشر ملخص عن الحساب الختامي سنوياً في نشرة المالية العامة التي تصدر عن وزارة المالية، كما تم الاستعانة ببعض المصادر الثانوية مثل المواقع الإلكترونية للحصول على بعض البيانات التي تعذر الحصول عليها من مصادرها الأساسية.

رابعاً: متغيرات الدراسة.

1. المتغير المستقل. هو تنفيذ برنامج الخصخصة وتفترض الدراسة ان خصخصة الحكومة للقطاعات الخدمية والشركات التي كانت تملكها او تساهم بها تؤثر على المتغيرات التابعة في الدراسة، حيث يفترض ان تقوم الحكومة بخصخصة القطاعات والشركات التي تشكل عبئاً مالياً على موازنتها، وبالتالي فإن خصخصة هذه القطاعات والشركات يتوقع أن تؤدي إلى انخفاض في حجم النفقات العامة، كما يفترض انه في حال تحقيق الخصخصة لهدف رفع الكفاءة المالية والتشغيلية للشركات المخصصة ان تزداد العائدات الضريبية للدولة من هذه الشركات وبالتالي زيادة إيراداتها العامة.

2. المتغيرات التابعة.

ا. الإيرادات المحلية. تتأثر الإيرادات المحلية بالخصخصة من ناحيتين، الأولى على المدى القصير حيث أن عوائد الخصخصة يمكن ان تعتبر إيرادات محلية للموازنة وبالتالي تستخدم لتغطية بعض انواع النفقات في الموازنة العامة. كما تحصل الحكومة على عوائد استخدام بعض المرافق المخصصة وبديل تراخيص ورسوم من القطاعات الخدمية التي تمت خصصتها، والثانية على المدى المتوسط والطويل حيث يفترض ان تؤدي الخصخصة الى زيادة ربحية الشركات المخصصة، وبالتالي زيادة العوائد الضريبية للحكومة تبعاً لذلك.

ب. المنح. يفترض ان تؤدي الخصخصة الى زيادة حجم المنح التي تحصل عليها الدولة لأن اتباع نهج الخصخصة يجعل الدول الدائنة تقدم المزيد من المنح لتشجيع الدول التي تنفذ برامج الخصخصة على المضي قدماً في تنفيذ برامجها مما يساعدها تسديد ديونها.

ج. اقساط القروض المستردة. يفترض ان تساعد الخصخصة على تحسين قدرة الدولة على خدمة ديونها وذلك بتسديد اقساط الديون المستحقة وفوائدها في مواعيد استحقاقها وعدم جدولتها، وبالتالي التقليل من حجم الإيرادات من اقساط القروض المستردة .

د. النفقات الجارية. يفترض ان تؤدي الخصخصة الى خفض النفقات الجارية للدولة التي تنفذ برامج خصخصة، على إعتبار ان هذه الدول ستلجأ إلى خصخصة الشركات والقطاعات التي تشكل عبئاً مالياً على موازنتها اولاً، ثم بقية الشركات والقطاعات.

هـ. النفقات الإستثمارية. يفترض ان تؤدي الخصخصة الى انخفاض في حجم النفقات الإستثمارية للدولة كنتيجة لتخلصها من عبء الإنفاق الإستثماري للقطاعات والشركات التي تمت خصصتها.

ويبين الجدول رقم (1) أدناه البيانات المتعلقة بالإيرادات الحكومية لفترتي ما قبل الخصخصة وما بعدها، والجدول رقم (2) البيانات المتعلقة بالنفقات الحكومية لفترتي ما قبل الخصخصة وما بعدها.

الجدول رقم(1): قيم ونسب مكونات الإيرادات العامة الى حجم الموازنة العامة(*) بالمليون دينار

السنة	حجم الموازنة	حجم الإيرادات المحلية	% حجم الإيرادات المحلية /الموازنة	حجم المنح	% حجم المنح / الموازنة	حجم القروض اقساط المستردة	% حجم اقساط القروض /الموازنة
1990	1032.64	744.06	72.05	164.28	15.91	29.86	2.89
1991	*1117.05*	828.78	74.19	230.25	20.6	58.02	5.19
1992	*1358.72*	1168.92	86.03	137.42	1.11	52.39	3.85
1993	*1406.30*	1191.46	84.72	163.29	11.61	51.55	3.66
1994	*1537.33*	1306.39	84.98	175.55	11.42	55.4	3.6
1995	*1619.98*	1389.12	85.75	182.76	11.28	48.09	2.97
1996	*1723.22*	1430.06	82.99	247.01	14.33	46.15	2.68
1997	1884.19	1369.9	72.70	205.0	10.88	45.93	2.43
1998	2028.71	1496.53	73.77	172.22	8.49	32.63	1.61
1999	1956.25	1585.28	81.04	198.54	10.15	32.12	1.64
2000	بدء تنفيذ برنامج	التخصخصة					
2001	2123.5	1638.04	77.14	249.4	11.74	80.56	3.79
2002	2221.95	1676.71	75.46	266.67	12.00	73.32	3.3

1.8	44.04	28.16	687.85	66.8	1631.52	2442.42	2003
2.03	59.66	22.75	667.05	71.12	2087.57	2931.03	2004
1.28	39.72	16.14	501.08	81.28	2523.23	3104.51	2005
1.14	43.88	7.9	304.6	80.83	3120.51	3860.44	2006
1.13	51.39	7.56	343.39	78.58	3576.7	4540.05	2007
8.87	48.18	13.22	718.34	79.7	4327.17	5431.93	2008
0.75	45.16	5.52	333.38	68.69	4142.27	6030.5	2009
0.72	41.38	7.04	401.79	73.92	4219.63	5708.0	2010

* اعداد الباحثين من بيانات وزارة المالية ودائرة الموازنة العام

** حجم الموازنة لهذه السنة هو حجم الإيرادات العامة

الجدول رقم (2) قيم ونسب النفقات العامه الى حجم الموازنة العامة(*) بالمليون دينار

السنة	حجم الموازنة	حجم النفقات الجارية	% النفقات الجارية/حجم الموازنة	حجم النفقات الإستثمارية	% النفقات الإستثمارية/حجم الموازنة العامه
1990	1032.64	841.38	81.47	191.26	18.52
1991	1117.05**	904.0	82.92	195.62	17.51
1992	1358.72**	938.52	69.07	352.72	25.96
1993	1406.30**	1044.29	74.25	292.29	21.53
1994	1537.33**	1116.46	72.26	376.23	24.52
1995	1619.98**	1220.43	75.37	384.4	23.73
1996	1723.22**	1296.38	75.23	410.24	23.81
1997	1884.19	1457.0	77.33	427.19	22.67
1998	2028.71	1585.85	78.17	443.18	21.84
1999	1956.25	1559.88	79.73	396.37	20.26
2000	بدء تنفيذ برنامج الخصخصة				
2001	2123.5	1719.68	80.98	403.81	19.02
2002	2221.95	1783.09	80.24	438.86	19.76
2003	2442.42	1975.4	80.88	467.01	19.12
2004	2931.03	2309.93	78.81	621.1	21.19
2005	3104.51	2469.79	79.55	634.71	20.45
2006	3860.44	3066.31	79.43	794.12	20.57
2007	4540.05	3697.43	81.43	842.62	18.56
2008	5431.93	4473.4	82.35	958.51	17.65
2009	6030.5	4586.03	76.05	1444.56	23.95
2010	5708.0	4746.6	83.16	961.42	16.84

* اعداد الباحثين من بيانات وزارة المالية ودائرة الموازنة العامه.

**حجم الموازنه لهذه السنه هو عبارة عن حجم الإيرادات العامة.

3. الإسلوب الإحصائي المستخدم في الدراسة. تقوم هذه الدراسة بدراسة سلوك متغيراتها التابعة على عينة من السنوات تم إختيارها بشكل قصدي تشمل الأعوام (1990-2010)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيم عينة الدراسة إلى عینتين فرعیتين، العينة الفرعية الأولى تمثل فترة ما قبل بدء تأثير المتغير المستقل (تنفيذ برنامج الخصخصة)، والعينة الفرعية الثانية تمثل فترة ما بعد تأثير المتغير المستقل (تنفيذ برنامج الخصخصة) على هذه المتغيرات، أي ان المقارنة تتم بين المتغيرات التابعة خلال فترتين زمنيتين (عینتين) وبذلك ينطبق عليهما مفهوم العینات المستقلة، وفي هذه الحالة يستخدم إختبار (t) للعینات المستقلة (Independent Sample Test) لقياس مدى وجود فروق في الوسط الحسابي لمجموعتين أو عینتين مستقلتين بالنسبة لمتغير ما (Sekaran, 1992, P271)، واستخدم هذا الإختبار في هذه الدراسة بعد ان تم إجراء اختبار كولمجروف وسميرنوف (k-s) لاختبار التوزيع الطبيعي للنسب المالية قيد الدراسة وبين الجدول رقم (3) قيم معامل الالتواء ونتائج اختبار كولمجروف وسميرنوف (k-s) لاختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة.

الجدول رقم (3): نتائج اختبار كولمجروف وسميرنوف (k-s) لاختبار توزيع بيانات الدراسة

النسب المالية(*)	العدد	معامل الالتواء	اختبار k-s
------------------	-------	----------------	------------

مستوى دلالة	قيمة k-s			
.070	.186	-0.048	20	الإيرادات المحلية
.106	.176	1.356	20	نسب المنح التي حصلت عليها الدولة
.200	.132	0.660	20	نسب أقساط القروض المستردة من قبل الدولة
.200	.124	0.511	20	نسب النفقات الجارية للدولة في الأردن
.200	.078	0.282	20	نسب النفقات الإستثمارية للدولة في الأردن

(*) نسبة إلى حجم الموازنة العامة للدولة

يبين الجدول أعلاه ان قيم معاملات الالتواء قد تراوحت بين (-0.048) لنسب الإيرادات المحلية و (1.356) لنسب المنح التي حصلت عليها الدولة وتندرج هذه القيم ضمن المدى الذي تقبل فيه قيم معاملات الالتواء والتي عادة ما تقبلها الدراسات اذا انحصرت بين (-3 و +3)، كما يبين الجدول أعلاه ان قيم مستوى دلالة اختبار كولموجروف وسميرنوف لجميع النسب المبينة في الجدول كانت اكبر من 0.05 ما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين التوزيع الطبيعي وتوزيع بيانات هذه النسب ما يعني قرب واقتران بيانات النسب الحالية في هذه الدراسة من التوزيع الطبيعي وبالتالي امكانية تطبيق الاختبارات المعلمية مثل اختبار (t).

خامساً: التحليل الإحصائي وعرض النتائج.

1. الإحصاءات الوصفية.

يبين الجدول رقم (4) نتائج التحليل الوصفي للنسب المالية قيد الدراسة منسوبة الى حجم الموازنة العامة للدولة في الاردن خلال كامل فترة الدراسة، كذلك يبين الجدول رقم (5) ادناه متوسطات النسب المالية قيد الدراسة لكامل فترة الدراسة، ولفترة ما قبل الخصخصة، وما بعدها والتغير الذي حصل على هذه النسب بعد تنفيذ برنامج الخصخصة.

جدول رقم (4) قيم الاحصاء الوصفي للنسب المالية قيد الدراسة (%)

النسب المالية (**)	العدد	اقل قيمة	اكبر قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الإيرادات المحلية	20	68.689	90.527	80.150	7.550
نسب المنح التي حصلت عليها الدولة	20	5.528	29.104	13.347	5.910
نسب القروض المستردة من قبل الدولة	20	0.725	5.747	2.474	1.347
نسب النفقات الجارية للدولة في الأردن	20	72.684	93.100	81.403	5.613
نسب النفقات الإستثمارية للدولة في الأردن	20	16.843	27.316	21.605	2.549

(*) إعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات وزارة المالية .

(**) نسبة إلى حجم الموازنة العامة للدولة.

الجدول رقم (5) مقارنة الوسط الحسابي للنسب المالية قيد الدراسة (%)

النسب المالية (**)	كامل فترة الدراسة	فترة ما قبل الخصخصة	فترة ما بعد الخصخصة	الفرق بين قبل وبعد الخصخصة
الإيرادات المحلية	80.150	81.919	78.381	3.538
نسب المنح التي حصلت عليها الدولة	13.347	12.871	13.822	0.951-
نسب أقساط القروض المستردة	2.474	3.165	1.783	1.382
نسب النفقات الجارية للدولة في الأردن	81.403	78.387	84.418	6.031-
نسب النفقات الإستثمارية للدولة في الأردن	21.605	22.506	20.705	1.801

(*) إعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات وزارة المالية .

(**) نسبة إلى حجم الموازنة العامة للدولة

يعرض الجدول رقم (4) قيم الاحصاء الوصفي للنسب المالية قيد الدراسة منسوبة الى حجم الموازنة العامة للدولة في الاردن لكامل فترة الدراسة وباستعراض هذه النسب يتبين انها انحصرت بين (68.689%) و(90.527%) لنسب الإيرادات المحلية كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه النسبة (80.150%).

كما يبين الجدول ان نسبة المنح التي حصلت عليها الدولة في الاردن خلال الفترة ما قبل والخصخصة وبعده قد تراوحت بين (5.528%) و (29.104%) حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه النسبة (13.347%).

وفيما يتعلق بنسب القروض المستردة فقد تراوحت بين (0.725%) و (5.747%) حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه النسبة (2.474%)، وفيما يخص نسب النفقات الجارية للدولة في الاردن قبل فترة التخاصية وبعدها فقد تراوحت بين (72.684%) و (93.100%) حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه النسبة (81.403%).

اما بالنسبة لنسب النفقات الاستثمارية للدولة في الاردن فقد تراوحت بين (16.843%) و (27.316%) حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه النسبة (21.605%).

وباستعراض مقارنة النسب الواردة بالجدول رقم (5) يتبين بأن متوسط نسب الإيرادات المحلية، وأقساط القروض المستردة، والنفقات الإستثمارية لفترة ما قبل التخاصية كانت أكبر منها لفترة ما بعد التخاصية، أما متوسط نسب المنح التي حصلت عليها الدولة، والنفقات الجارية فقد كانت خلال فترة ما قبل التخاصية أقل منها لفترة ما بعد التخاصية، ويبين الفصل اللاحق نتائج إختبار فيما اذا كانت هذه الفروقات ذات دلالة إحصائية ام لا.

2. الإحصاءات التحليلية ونتائج إختبار الفرضيات.

أ. الفرضية الرئيسية الأولى (HO1): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسب الإيرادات المحلية للدولة في الأردن إلى حجم الموازنة العامة للدولة قبل وبعد تنفيذ برنامج التخاصية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

للتحقق من هذه الفرضية فقد استخدم اختبار (t) للعينات المستقلة بهدف المقارنة بين متوسط نسب الإيرادات المحلية للدولة في الأردن إلى حجم الموازنة العامة للدولة قبل وبعد تنفيذ برنامج التخاصية وبين الجدول التالي نتائج إختبار هذه الفرضية.

الجدول رقم (6): نتائج اختبار (t) للفرق بين متوسط الإيرادات المحلية للدولة في الأردن إلى حجم الموازنة العامة للدولة قبل وبعد تنفيذ

برنامج التخاصية

النسبة	الفترة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار
الإيرادات المحلية للدولة في الأردن	قبل التخاصية	10	81.919	6.929	1.05	0.307	قبول
	بعد التخاصية	10	78.381	8.086			

يبين الجدول أعلاه ان قيمة (t) المحسوبة للفرق بين متوسطي نسب الإيرادات المحلية للدولة في الأردن قبل التخاصية وبعدها قد بلغت (1.05) بمستوى دلالة (0.307) وحيث ان قيمة مستوى الدلالة كان اكبر من 0.05 فهذا يشير الى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطي نسب الإيرادات المحلية للدولة في الأردن قبل التخاصية وبعدها اي ان الفروق بين متوسطي النسبتين لا يعتبر جوهريا او مؤشرا هاما من الناحية الاحصائية وهذه النتيجة يتم قبول الفرضية الصفرية وهي فرضية الدراسة.

ب. الفرضية الرئيسية الثانية (HO2): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسب المنح التي حصلت عليها الدولة في الأردن إلى حجم الموازنة العامة للدولة قبل وبعد تنفيذ برنامج التخاصية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

للتحقق من هذه الفرضية فقد استخدم اختبار (t) للعينات المستقلة بهدف المقارنة بين متوسطي نسب المنح التي حصلت عليها الدولة في الأردن إلى حجم الموازنة العامة للدولة قبل وبعد تنفيذ برنامج التخاصية وبين الجدول التالي نتائج إختبار هذه الفرضية

الجدول رقم (7): نتائج اختبار (t) للفرق بين متوسطي المنح التي حصلت عليها الدولة في الأردن إلى حجم الموازنة العامة للدولة قبل

وبعد تنفيذ برنامج التخاصية

النسبة	الفترة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار
المنح التي حصلت عليها الدولة في الأردن	قبل التخاصية	10	12.871	4.081	0.35	0.729	قبول
	بعد التخاصية	10	13.822	7.523			

يبين الجدول رقم أعلاه ان قيمة (t) المحسوبة للفرق بين متوسطي نسب المنح التي حصلت عليها الدولة في الأردن قبل التخاصية وبعدها قد بلغت (0.35) بمستوى دلالة (0.729) وحيث ان قيمة مستوى الدلالة كان اكبر من 0.05 فهذا يشير الى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطي نسب المنح التي حصلت عليها الدولة في الأردن قبل التخاصية وبعدها اي ان الفروق بين متوسطي النسب لا يعتبر جوهريا او مؤشرا هاما من الناحية الاحصائية وهذه النتيجة يتم قبول الفرضية الصفرية وهي فرضية الدراسة.

ج. الفرضية الرئيسية الثالثة (HO3): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسب القروض المستردة من قبل الدولة في الأردن إلى حجم الموازنة العامة للدولة قبل وبعد تنفيذ برنامج التخاصية عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0.05$.

للتحقق من هذه الفرضية فقد استخدم اختبار (t) للعينات المستقلة بهدف المقارنة بين متوسطين نسب القروض المستردة من قبل الدولة في الأردن إلى حجم الموازنة العامة للدولة قبل وبعد تنفيذ برنامج التخاصية وبين الجدول التالي نتائج اختبار هذه الفرضية.

الجدول (8): نتائج اختبار (t) للفرق بين متوسطين نسب القروض المستردة من قبل الدولة في الأردن إلى حجم الموازنة العامة للدولة قبل وبعد تنفيذ برنامج التخاصية

النسبة	الفترة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار
نسب القروض المستردة من قبل الدولة في الأردن	قبل التخاصية	10	3.165	1.239	2.62	0.017	رفض
	بعد التخاصية	10	1.783	1.111			

يبين الجدول أعلاه ان قيمة (t) المحسوبة للفرق بين متوسطي نسب القروض المستردة من قبل الدولة في الأردن قبل التخاصية وبعدها قد بلغت (2.62) بمستوى دلالة (0.017) وحيث ان قيمة مستوى الدلالة كان اقل من 0.05 فهذا يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطي نسب القروض المستردة التي حصلتها الدولة في الأردن قبل التخاصية وبعدها اي ان الفروق بين متوسطي النسب يعتبر جوهريا او مؤشرا هاما من الناحية الاحصائية، وان الفروق بين المتوسطين تميل لصالح فترة ما قبل التخاصية اذ كانت قيمة المتوسط الحسابي لنسب هذه الفترة أعلى من متوسط نسب فترة ما بعد التخاصية، وبهذه النتيجة يتم رفض الفرضية الصفرية وهي فرضية الدراسة ويتم قبول الفرضية البديلة لها وهي فرضية وجود الفرق.

د. الفرضية الرئيسية الرابعة (HO4): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسب النفقات الجارية للدولة في الأردن إلى حجم الموازنة العامة للدولة قبل وبعد تنفيذ برنامج التخاصية عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0.05$.

للتحقق من هذه الفرضية فقد استخدم اختبار (t) للعينات المستقلة بهدف المقارنة بين متوسطين نسب النفقات الجارية للدولة في الأردن إلى حجم الموازنة العامة للدولة قبل وبعد تنفيذ برنامج التخاصية وبين الجدول التالي نتائج اختبار هذه الفرضية.

الجدول (9): نتائج اختبار (t) للفرق بين متوسطي نسب النفقات الجارية للدولة في الأردن إلى حجم الموازنة العامة للدولة قبل وبعد تنفيذ برنامج التخاصية

النسبة	الفترة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار
نسب النفقات الجارية للدولة في الأردن	قبل التخاصية	10	78.387	4.640	2.80	0.012	رفض
	بعد التخاصية	10	84.418	4.977			

يبين الجدول ان قيمة (t) المحسوبة للفرق متوسطي نسب النفقات الجارية للدولة في الأردن قبل التخاصية وبعدها قد بلغت (2.80) بمستوى دلالة (0.012) وحيث ان قيمة مستوى الدلالة كان اقل من 0.05 فهذا يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطي نسب النفقات الجارية للدولة في الأردن قبل التخاصية وبعدها اي ان الفروق بين متوسطي النسبتين يعتبر جوهريا او مؤشرا هاما من الناحية الاحصائية، وان الفروق بين المتوسطين كانت تميل لصالح فترة ما بعد التخاصية اذ ارتفعت قيمة المتوسط الحسابي لهذه الفترة عنه لفترة ما قبل التخاصية وكما هو مبين في الجدول أعلاه، وبهذه النتيجة يتم رفض الفرضية الصفرية وهي فرضية الدراسة ويتم قبول الفرضية البديلة لها وهي فرضية وجود الفرق.

هـ. الفرضية الرئيسية الخامسة (HO5): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسب النفقات الاستثمارية للدولة في الأردن إلى حجم الموازنة العامة للدولة قبل وبعد تنفيذ برنامج التخاصية عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0.05$.

للتحقق من هذه الفرضية فقد استخدم اختبار (t) للعينات المستقلة بهدف المقارنة بين متوسطي نسب النفقات الاستثمارية للدولة في الأردن إلى حجم الموازنة العامة للدولة قبل وبعد تنفيذ برنامج التخاصية وبين الجدول التالي نتائج اختبار هذه الفرضية.

الجدول (10): نتائج اختبار (t) للفرق بين متوسطي نسب النفقات الاستثمارية للدولة في الأردن إلى حجم الموازنة العامة للدولة قبل وبعد تنفيذ برنامج التخاصية

النسبة	الفترة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار
نسب النفقات الاستثمارية للدولة في الأردن	قبل التخصيص	10	22.506	2.717	1.65	0.116	قبول
	بعد التخصيص	10	20.705	2.129			

يبين الجدول أعلاه ان قيمة (t) المحسوبة للفرق بين متوسطي نسب النفقات الاستثمارية للدولة في الأردن قبل التخصيص وبعدها قد بلغت (1.65) بمستوى دلالة (0.116) وحيث ان قيمة مستوى الدلالة كان اكبر من 0.05 فهذا يشير الى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطي نسب النفقات الاستثمارية للدولة في الأردن قبل التخصيص وبعدها اي ان الفروق بين متوسطي النسبتين لا يعتبر جوهريا او مؤشرا هاما من الناحية الاحصائية، وهذه النتيجة يتم قبول الفرضية الصفرية وهي فرضية الدراسة.

سادساً: الاستنتاجات والتوصيات.

1. الاستنتاجات

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أ. لم يؤثر تنفيذ برنامج التخصيص في الأردن على نسبة الإيرادات المحلية إلى حجم الموازنة العامة للدولة حيث بلغ متوسط هذه النسبة قبل التخصيص 81.919% وبعدها 78.381% أي أن مساهمة الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة قد إنخفضت بنسبة 3.538% بعد التخصيص، ولكن هذا التأثير لا يعتبر مهم إحصائياً، وهذه النتيجة تخالف التوقعات من برامج التخصيص بشكل عام وأهداف برنامج التخصيص الأردني بشكل خاص، حيث أن من أهم الأهداف التي نص عليها القانون تخفيف العبء عن الموازنة العامة سواء بخفض النفقات او زيادة الإيرادات، كما ان هذه النتيجة تخالف ما ورد في دراسة (Christen and Gokgur, 2009, P: XV) التي اشارت الى انه كان لبرنامج التخصيص في الأردن اثر إيجابي وكبير على خزينة الدولة سواء من خلال عوائد التخصيص التي تحصل مرة واحدة أو المساهمات المالية المتكررة من المؤسسات التي تمت خصصتها إلى الخزينة، وكذلك دراسة (قندج، 2003، ص: 103)، ولكنها تتفق مع دراسة (العواقله، 2004، ص: 92) التي اشارت إلى انه ليس شرطاً أن تؤدي التخصيص إلى زيادة الإيرادات الحكومية.
- ب. لم يؤثر تنفيذ برنامج التخصيص في الأردن على نسبة المنح التي حصلت عليها الدولة الى حجم الموازنة العامة للدولة، حيث بلغ متوسط هذه النسبة قبل التخصيص 12.871% وارتفعت بعد التخصيص إلى 13.822% أي بزيادة مقدارها 0.951%، ولكن هذا الفرق لا يعتبر مهمه إحصائياً، وهذه النتيجة تخالف ما هو متوقع من تنفيذ برنامج التخصيص، حيث يتوقع ان يؤدي تنفيذ برامج التخصيص إلى تسهيل حصول الدولة المنفذه للبرنامج على المنح من الدول والجهات المانحة التي غالباً ما يتم تنفيذ برامج التخصيص بناءً على طلبها.
- ج. أدى تنفيذ برنامج إلى انخفاض نسبة القروض المستردة من قبل الدولة إلى إجمالي الموازنة العامة، حيث بلغت نسبتها قبل تنفيذ برنامج التخصيص 3.165% وانخفضت بعد تنفيذ البرنامج إلى 1.783% أي بانخفاض مقداره 1.382%، ويعتبر هذا الفرق مهم إحصائياً وهذه النتيجة تتفق مع النتائج المتوقعة من تنفيذ برنامج التخصيص، حيث من المتوقع ان تتحسن قدرة الدولة على خدمة ديونها وعدم لجوءها إلى إعادة جدولة الأقساط والفوائد المترتبة عليها.
- د. أدى تنفيذ برنامج التخصيص إلى زيادة نسبة النفقات الجارية الى حجم الموازنة العامة حيث بلغت نسبتها قبل التخصيص 78.387% وارتفعت بعد التخصيص إلى 84.418% أي بزيادة نسبتها 6.031% وهذا الفرق يعتبر مهم إحصائياً، والنتيجة مخالفت التوقعات من تنفيذ برامج التخصيص بشكل عام، ولأهداف برنامج التخصيص في الأردن بشكل خاص، حيث يتوقع من تنفيذ البرنامج ان يخفف العبء المالي عن كاهل الخزينة، وكما بينت هذه الدراسة ضمن محدداتها فانه لم يتمكن الباحث من تحديد حجم الوفرة في النفقات الحكومية نتيجة لتنفيذ برنامج التخصيص وذلك لعدم وجود مراقبه ماليه لدى الحكومه تمكن من قياس حجم التكاليف التي كانت تتحملها الخزينة لدعم المؤسسات التي تمت خصصتها وقد اشارت الى ذلك ايضا دراسة (Christen and Gokgur, 2009, 109)، وهذه النتيجة تخالف أيضاً ما توصلت اليه دراسة (Sheshinski and Lopez-Calva, 2003)، ولكنها تتفق مع دراسة (Yar. et. Al, 2013, P: 6) التي توصلت إلى إنه لم يكن للتخصيص تأثير إيجابي على عجز الموازنة في باكستان.
- هـ. لم يؤثر تنفيذ برنامج التخصيص على نسبة النفقات الاستثمارية الى حجم الموازنة العامة للدولة، حيث كانت نسبتها قبل التخصيص 22.50% إنخفضت إلى 20.705% بعد التخصيص أي بانخفاض مقداره 1.801% وهو إنخفاض لا يعتبر مهم إحصائياً، وهذه النتيجة تخالف التوقعات من التخصيص، حيث يتوقع ان تؤدي التخصيص إلى تخفيف العبء عن موازنة الدولة من خلال تخلصها من عبء النفقات الإستثمارية للشركات المخصصة، وهذه النتيجة تخالف ما توصلت اليه دراسة (الهيئة التنفيذية للتخصيص، 2006، ص: 43) التي اشارت الى أن تنفيذ برنامج التخصيص أدى إلى إعفاء الحكومة الأردنية من اعباء الزيف المالي، والدعم

الحكومي الذي تقدمه للشركات المدينة والخاسرة، ولو كانت هذه النتائج قد تحققت فعلياً لأن عكس ذلك إيرادات الدولة ونفقاتها الفعلية كما تضمنها الحساب الختامي لسنوات الدراسة.

2. التوصيات.

بناءً على الإستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحثين بما يلي:

- أ. التخطيط والإعداد بشكل جيد لتنفيذ البرامج الإستراتيجية مثل التخصية، حيث بينت الدراسة عند إستعراض متطلبات نجاح برامج التخصية ان برنامج التخصية في الأردن بدأ تنفيذه قبل البدء بإيجاد الإطار القانوني الذي يحكم عملية التنفيذ والتصرف بالعوائد، وانتهى البرنامج قبل ان يكتمل صدور إطاره القانوني.
- ب. ضرورة الإلتزام بالممارسات الفضلى والإجراءات المتعارف عليها عالمياً عند تنفيذ البرامج والمشاريع الإستراتيجيه، فقد بينت الدراسة ان برنامج التخصية لم يؤدي على تحسن نسبة مساهمة الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة، وبنفس الوقت أشار تقرير لجنة تقييم التخصية إلى عدم تقيد الحكومة بالممارسات الفضلى لتنفيذ عمليات التخصية، وهذا يمكن ان ينعكس سلبياً على حجم عوائد الخصخصة، او حجم المساهمات المتكرره سنويا من الشركات المخصصة وفي جميع الأحوال ينعكس سلبياً أيضاً على حجم الإيرادات العامة للدولة.
- ج. ان يتم الاخذ بعين الاعتبار العوامل التي تساعد البرامج الإستراتيجيه على تحقيق أهدافها، ففي حالة برنامج التخصية كان يفترض ان يصاحبه برنامج لضبط الإنفاق الحكومي حتى يستطيع أن يحقق أهدافه، وقد بينت الدراسة ان نسبة النفقات الجارية الى إجمالي الموازنة العامة للدولة شهدت زيادة ملحوظة بعد تنفيذ البرنامج بدلا من انخفاضها، الأمر الذي يشير الى عدم مصاحبة تنفيذ برنامج التخصية برامج لضبط وترشيد الإنفاق الحكومي.

المراجع والمصادر.

المراجع باللغة العربية.

1. إبراهيم، محمد والسعيدة، منصور (2013)، أثر الشريك الاستراتيجي على الأداء المالي والتشغيلي والجاذبية الاستثمارية للشركة، دراسة اختيارية على الشركات المساهمة العامة الأردنية التي دخلت في شراكات استراتيجية، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي الثاني في جامعة العلوم الإسلامية العالمية، أيار، 2013، بعنوان: "أثر الريادة والتميز في تطور منظمات الأعمال".
2. اسماعيل، اسماعيل خليل، عدس، نائل حسن (2010): المحاسبة الحكومية، عمان، الأردن، داراليازوري العلمية .
3. الجندي، نواف عبدالله (2015) أثر التخصية على الأداء المالي والتشغيلي للشركات التي تمت خصصتها وعلى الموازنة العامة للدولة في الأردن، رسالة دكتوراه غير منشوره.
4. خضر، حسان (2003)، خصخصة البنية التحتية، سلسلة جسر التنمية، العدد الثامن عشر، السنة الثانية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
5. وزارة الداخلية، الدستور الأردني (1952).
6. رئاسة الوزراء، تقرير لجنة تقييم التخصية (2013).
7. الزعابري، محمود مصطفى (2004)، سياسة التخصية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
8. شحادة، كمال س (2002)، عبر من التخصية: خواطر برسم الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) ترجمة غسان غصن، وحدة معلومات التنمية للدول العربية.
9. شويكي، يونس عليان وأبو شمالة، أحمد محمد (2012) "المحاسبة الحكومية"، عمان، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
10. العواقله، قاسم احمد، (2004)، تأثير خصخصة مؤسسات وشركات القطاع العام على الموازنة العامة في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.
11. قندح، شحادة عدلي، (2003)، التخصية احدث نماذج التنمية الاقتصادية. عمان، الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
12. لطفي، علي (2010)، برامج الخصخصة في الوطن العربي (دراسة تحليلية)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات 473، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
13. الهيئة التنفيذية للتخصية (2006)، أثر التخصية في الأردن، الهيئة التنفيذية للتخصية، عمان، الأردن.
14. الهيئة التنفيذية للتخصية (2000)، الاستراتيجية الوطنية للتخصية، الهيئة التنفيذية للتخصية، عمان، الأردن
15. الهيئة التنفيذية للتخصية (2000)، قانون التخصية رقم 25 لعام (2000)
16. وزارة المالية، نشرة مالية الحكومة العامة (1995-2005)، عمان، الأردن.
17. وزارة المالية، قانون تنظيم الموازنة العامة رقم 58 لسنة 2008.
18. Roger Christen (2009) & Nilgun Gokgur، أثر إعادة هيكلة وتخصية المؤسسات العامة في قطاعات البنية التحتية وغيرها في الأردن-1994
19. (2008)، تقرير صادر عن الهيئة التنفيذية للتخصية بتمويل من الاتحاد الأوروبي، الإصدار رقم (1) حزيران 2009.
19. الموقع الرسمي لجلالة الملك المعظم (الرسائل الملكية، 2012)

المراجع باللغة الإنجليزية

1. Aharoni, Yair (1996) "on measuring the success of privatization, privatization critical perspective on the world economy" Rutledge, London, U.K.1996.
2. Beddari, Helena(2011)" Fiscal and Macroeconomic impact of privatization,The Case of Zambia" University of Gothenburg, School of business, economic and law, department of economic, Autumn term,2011.
3. Davis, Leffrey, Ossowski, Rolando, Richardson, Human, and Barnett, Steven(2000) "Fiscal and Macroeconomic Impact of Privatization" Ocasional Paper 194, International Monetary Fund .
4. Filipovic, Adnan (2005),"Impact of privatization on economic growth", Furman university, Issues in Political Economy, Vol 14, Aug, 2005.
5. Garvalho, Macro Antonio Souza (2001) "Privatization, Public Debts and Deficit in Brazil" Institute of applied Economic Research (IPEA), IPEA working Paper No 847, Nov 2001.
6. Kannan, Taher (2001)" State –Owned enterprises in the middle east and north Africa" working paper ,the economic research forum for the Arab countries, Iran and Turkey, the American university in Cairo press,Cairo,Egypt.
7. Kibikyo, David (2011)" Fiscal Impact of Privatization in Uganda (1992-2007)" African journal of Political science and international relations, Vol 5(7) July 2011.
8. Mansour, AliM (2006) "The budgetary Impact of Privatization" IMF Working Paper WP/87/68.
9. Omran, Mohammed (2001) Detecting the performance sequences of privatizing Egyptian state-owned enterprises, Does ownership structure really matter? Working paper, the Arab academy for science and technology, College of management and technology, Alexandria, Egypt, July 2001.
10. Oqdeh, Lubna Natheer and Abu Nassar, Mohammad (2011) "The Effect of Privatization on Firms Financial and Operating Performance, evidence From Jordan", **Dirasat Administrative Science**, Volume 38, NSO1 (2011) PP (288-303).
11. Sekaran, Uma(1992)"**Research methods for business**" Second edition, John Wiley& Sons, Inc., Toronto, Canada.
12. Sheshinski, Etan and Lopez-Calva, Luis F (2003)"Privatization and Its benefits, theory and evidence"**CESIFO studies**, vole 49, 3/2003, PP 429-459.
13. Sunderland, Alexander H (2011) "Fiscal impact of privatization in developing countries", **Claremont McKenna college, senior thesis paper** ,109 April 25. 2011, http://Scholarship.claremont.edu.CMC_thesis/109.
14. Katsoulaks, Yannis and Likoyanni, Elissavet(2002)," Fiscal and Macroeconomic effect of privatization", **Nota Di lavoro 113.2002**, Dec 2002.
15. Yar, Asfand; Arif, Mohammad Afendy; Ab. Rahim, Rossanzana (2013), "Privatization and Fiscal deficit; A case of Pakistan "**Research Journal of finance and accounting**, ISSN 2222.